محمد باشا حاكم القدس المعروف بصاحب الخيرات خلال الفترة (1041- 1043هـ/ 1631-1633م)

إبراهيم حسني ربايعة

أستاذ مشارك، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

الملخص

يتناول هذا البحث جانباً من سيرة أبرز حكام القدس الشريف خلال العصر العثماني، عرف باسمه ولقبه محمد باشا صاحب الخيرات، وقد آثرت هذه الدراسة تناول هذا الموضوع لأهميته في الكشف عن شخصية هذا الحاكم الذي لم تنصفه أقلام المؤرخين، ومن ثم عرجت الدراسة إلى مرحلة من فترات حكمه في القدس بغية تعرف هذه الشخصية عن كثب، ومن ثم التحقق من طبيعة الأعمال والمحاسن التي أسداها لأهل القدس الشريف، فكان تعرف ضبط الأمن والاستقرار وتعمير البلاد، وإعادة التوازن بين الطوائف المسيحية كما كانت سابقاً، كما أبرزت الدراسة طرق معالجته للكوارث البيئية التي حلت بلواء القدس خلال هذه الفترة من حكمه، المتمثلة بحالة الجفاف التي سادت آنذاك.

مختصرات

سجل القدس: سجل محكمة القدس الشرعية

ح : حجة شرعية

ص : صفحة

مقدمة

يُعد لواء القدس أحد أهم ألوية دمشق في العصر العثماني؛ فقد حظي بعناية كبيرة من طرف السلطنة العلية التي لم تألُ جهداً في توفير كل سبل الأمن والاستقرار فيه؛ لما لهذا اللواء من مكانة دينية رفيعة، فكانت تحرص على إسناد إدارته لأشخاص ذوي كفاءة إدارية، ولديهم من الأمانة والديانة ما يحفظون به حقوق السكان، والرفق بأحوال الرعية، خاصة أن الكثير من سكان القدس كانوا خداماً وعباداً ومريدين.

ومن حسن الطالع أن تظهر محاسن هؤلاء الحكام على أهل القدس؛ إذ إن المصادر العثمانية المخطوطة زاخرة بأخبارهم، ومنهم محمد باشا موضوع البحث، وقد جاء استهداف هذه الشخصية بالبحث والدراسة لجملة من الأسباب، منها: أنه في أثناء بحثي في ثنايا المصادر الأرشيفية، وأخص بالذكر سجلات محكمة القدس الشرعية، تبين أنها خصت بالوثائق هذا الحاكم، الذي أظهر اهتماماً شديداً بالقدس، كاهتمام المواطن بوطنه، بعد أن أصبحت شغله الشاغل ومقر حكمه، ومسكنه، فعمر بها الدور والقصور، كما جاء تناول هذا الموضوع لتميز محمد باشا عن غيره من الحكام الذين تناوبوا على حكم القدس، إذ إن إنجازاته وأعماله في القدس كثيرة ومتنوعة طالت مختلف المجالات: الاجتماعية منها والسياسية والأمنية والاقتصادية خلال ذلك العصر، ولا يكاد يذكر حكام لها بمثل ما ذكر أو يقدم لها مثل ما قدم، فقد ساعد في بعث المجد الفكري الرائد للقدس الشريفة من جديد، ومن دوافع إعداد هذه الدراسة أيضاً عدم وضوح نسبه؛ ما جعل البعض يقع في حيرة من أمره عند البحث في هذه الفترة؛ فمنهم من نسبه لغير نسبه ومنهم تعامل مع الاسم كما هو.

أما سبب اختيار فترة من حكمه للقدس، فيعود إلى أن فترة حكمه طويلة، ويصعب حصرها بدراسة واحدة، ومن يشاهد ويدقق في ثنايا الوثائق والحجج يدرك حجم هذه المعلومات، وصعوبة إدراجها في بحث واحد؛ إذ بلغ عدد السجلات التي تناولت فترة حكمه 27 سجلاً، راوح عدد صفحاتها بين 200 و 900، ومن ثمّ يمكن أن تكون لكل فترة مادة بحث كاملة، أو حتى جانب معين يكفي لعقد بحث رصين، لذلك رغبت هذه الدراسة – بداية – في الكشف عن هذه الشخصية الفذة المعطاء التي تركت بصمات لها في القدس الشريف من جهة، ومن أجل تعرف بعض الجوانب العامة في القدس خلال فترة من حكمه من جهة أخرى.

نسبه

بعد المطالعة المعمقة في جميع المصادر المتوافرة في عصر محمد باشا، بما فيها كتب التاريخ العام والتراجم، فضلاً عن الوثائق الأرشيفية المتوافرة بدا جلياً واضحاً أنه لا يوجد معلومات كافية تحدد نسبه، وقد اكتفت المصادر والوثائق التي ذكرته باسمه الأول مصحوباً بألقابه التي اعتادت الحجج ذكرها في هذا المقام، وهذا يدفعنا للتساؤل عن عدم ذكر اسمه كاملاً، مع العلم أن الوثائق التي ورد فيها ذكره تقدر بالآلاف، في حين أن بعض الحكام المعاصرين كانت تتعمد الحجج ذكر أسمائهم كاملة عندما يدعو الأمر لذلك، ومنهم محمد بك بن سليمان باشا بن قباد محافظ القدس سابقاً، ويمكن أن نرد ذلك إلى احتمالين؛ الأول: أن (محمد باشا) ربما يكون من طائفة جند الانكشارية التي أفرادها من أطفال النصارى الذين يقطعون عن أهلهم تماماً، فيربون هؤلاء تربية عسكرية وفق الأسس المعمول بها في الدولة العثمانية آنذاك[1]، ومن ثم يتدرج في الجندية حتى يصل البعض منهم إلى رتبة الأمير. والثاني: أن يكون محمد باشا من أسرة مشهورة تغني عن الذكر أو التوصيف، وربما يكون هذا التحليل الأخير أقرب لجملة من الأسباب، منها: ورد ذكر اسم والدته في أحد وقفياته عندما ذكر أنه وقف داراً في خط دار النيابة بالقدس على قراءة ما يتيسر من القرآن

الكريم في أي مكان يتيسر، على أن يرفع القارئ الدعاء للنبي الكريم- عليه السلام - بداية، وإلى والدته الشهيدة السعيدة فاطمة خاتون ثانية[2]، وفاطمة خاتون اسم مشهور وعلم في ذلك الزمان، فهي فاطمة بنت محمد بن السلطان قانصوى الغوري، صاحبة الخيرات والوقف الشهير في مدينة جنين، وكذلك هي زوجة لا لا مصطفى باشا الوزير المشهور، فاتح قبرص ووالي الشام في القرن السادس عشر، وصاحب الأوقاف الخيرية التي عمت أرجاء بلاد الشام خلال القرن السادس عشر، ومن الملاحظ أنه بالإضافة إلى ذكر اسم والدته في حجة الوقفية نجد أن بين الثلاثة قاسم مشترك هو إنشاء المؤسسات الخيرية والدينية، التي كان الهدف منها التيسير على السكان، ونيل ثواب الآخرة؛ ما جعل أسماءهم تقرن بأسماء المشاهير من أمثال سنان باشا الوزير[3].

كما ورد ذكر له في رسالة وجهها قنصل فرنسا في القدس لميرور[4]، فأشار له بمحمد باشا والي بيت المقدس دون أن يذكر نسبه كاملاً، وقد لفت في الرسالة إلى أن الباشا كان دائماً مراقباً لحركات القنصل وسكناته، ويبدو أنه كان غير راضٍ عن فكرة تعيين قنصل فرنسي في القدس.

هناك بعض الإشارات التي تظهر أنه من بيت علم وديانة؛ فقد ذكرته الوثائق في أكثر من موضع بلقب (جامع رئاستي السيف والقلم) واللافت أنه لم يأخذ أحد من حكام القدس خلال ذلك العصر هذا اللقب، كما أشارت الوثائق في مواقع إلى مناقبه المتعلقة بالعبادة والزهد وعمل الخير، ومنها: "الراغب في عمل الخير، المجتهد في عمل المثوبات، ملازم أوقات العبادات والطاعات، معامل الرعايا بالعدل والإنصاف، المتصدق على الفقراء والأرامل والأيتام والمساكين...[5]"؛ ما يعني أنه كان بداية عالماً، وبفضل مساعدة بعض الحكام تمكن من الوصول إلى منصب إداري مرموق هو إمارة القدس الشريف[6].

كذلك تكشف الوثائق عن ميوله الصوفية من خلال الأوقاف التي أنشأها في القدس[7]، فضلاً عن حرصه على اصطحاب رجال الصوفية، ومنهم أحد أحفاد الجنيد الشيخ شويمي بن منذر[8]، فكانوا يرافقونه في غدوه وترحاله حتى في الحملات العسكرية التي كان يقوم بها؛ لتأديب العصاة والخارجين عن القانون[9].

أسرته

يظهر أن محمد باشا كان متزوجاً من اثنتين، الأولى: لم يرد ذكرها، يبدو أنه تزوجها قبل قدومه إلى القدس؛ حيث كان له منها ابن اسمه مصطفى بك، يتبين من الوثائق أنه عندما تولى محمد باشا لواء القدس الشريف كان برفقة والده، وكان برتبة زعيم، واستلم منصب أمير ألاي[10] العسكر في القدس الشريف[11]، أما الزوجة الثانية فهي كريمة خانم بنت محمد باشا بن أحمد بن رضوان حاكم لواء غزة، كان تزوجها في أثناء ولايته الأولى على القدس، وقيد عقد الزواج في المحكمة الشرعية بمدينة غزة بتاريخ 14 شوال 1028هـ/ الموافق 24/ 9/ 1619م، وقد أنجب منها إسماعيل بك وسارة خانم وأم هاني، وورد ذكر عقد الزواج عندما طالبت كريمة خانم بمؤخر صداقها البالغ 3000 غرش[12]، وقد عوضت عن مهرها داراً كان محمد باشا اشتراها قبيل وفاته بقليل، بموجب عقدين؛ الأول: اشترى 17 قيراطاً من الدار الكائنة فوق باب السلسلة الراكبة على رواق المسجد الأقصى بين المدرسة التنكزية[13] والقايتبائية[14] ومدخلها من باب المدرسة البلدية[15]. والثاني: 7 قراريط[16]، كما أنها استوفت باقي مهرها من ثمن المصبنة الكائنة في محلة باب العمود[17].

أما حال أسرته من بعد وفاته، فقد أعقب إسماعيل الذي مات صغيراً، وسارة كذلك هي الأخرى توفيت بعد فترة قليلة من وفاة والدها الباشا، وأم هاني بقيت في القدس[18]، أما مصطفى فكان له رتبة زعيم وقائد ألاي بك العساكر العثمانية في القدس الشريف، ولم يصل إلى رتبة أمير لواء، وما يستنتج من خلال الوثائق أن أعين الحساد والمفسدين فعلت فعلها؛ فقد راقبه الكثير من الزعماء في القدس، وأفسدوا عليه، فبعثوا المكاتيب إلى الباب العالي وهي تشير إلى أن مصطفى آغا غير قائم بخدمة إقطاعه، طالبين بتحويل الإقطاع إلى غيره، وتجريده من ألقابه، وتضيف الوثيقة أن قاضي القدس في حينه طلب شهادة أهل القدس من الأعيان والصلحاء والعلماء، فأشاروا بغير ما جاءت به الكتب السلطانية، بأن مصطفى آغا يقوم بعمله وبخدمة زعامته على أكمل وجه دون تأخير، وهذه إشارة واضحة إلى أن التنافس كان وراء إقصاء هذه الأسرة عن

حكم اللواء[19]، أما بعد وفاة مصطفى آغا فقد أعقب ابنه القاصر إسحاق الذي باع الكثير من العقارات التي ورثها عن والده لسداد ديونه، ومنها الدار الكبيرة في حي النصارى[20]، لكن ما هي إلا سنوات قليلة حتى عاد ليشتري بعضاً من عقارات أسرته لتعود إلى ملك العائلة بعد انقطاع طويل[21].

فترة حكمه في القدس

عند الوقوف أمام الفترة التي حكم بها لواء القدس نجد للوهلة الأولى أن هناك انقطاعاً في حكمه لإمارة القدس، لذلك؛ آثرت الدراسة تعرف هذه الفترات من خلال عرضها كجدول، ويليه تحليلٌ وافٍ حول العوامل التي ألقت بظلالها على تقسيم حكمه في لواء القدس إلى ست فترات.

الفترة	من	إلى	ملاحظة
الأولى	1023هـ/ 1614م[22]	1027هـ/ 1618م[23]	برتبة بك، أمير لواء
الثانية	1027هـ/ 1618م	محرم 1030هـ/ 11/ 1620م[24]	متقاعد
الثالثة	جمادى الأولى 1031هـ/ 3/ 1622م	جمادى الأولى 1032هـ/ 3/ 1623م	محافظ
الرابعة	شوال 1032هـ/ 8/ 1623م[25]	ربيع أول 1033هـ/ 12/ 1623م[26]	
الخامسة	رجب 1033هـ/ 4/ 1624م[27]	صفر 1034هـ / 11/ 1624م[28]	متقاعد
السادسة	رجب 1036هـ/ 3/ 1627م[29]	ذو القعدة 1039هـ/ 6/ 1630م[30]	محافظ
السابعة	شعبان 1041هـ/ 2/ 1632م[31]	محرم1043هـ/ 7/ 1633م[32]	محافظ ومتقاعد
مجموع السنوات: 16			

في ضوء البيانات التي وردت في الجدول نستكشف أن محمد باشا صاحب الخيرات تناوب على لواء القدس سبع فترات، راوحت كل فترة بين 1 و 7 سنوات، كما يتبين أن فترة وجوده الفعلية في القدس الشريف كانت نحو 20 سنة، في حين كانت فترة حكمه الفعلي لإمارة القدس 16سنة، ويظهر أنه تولى اللواء في مبدأ أمره برتبة بك ومن ثم باشا متقاعد[33]، وتكشف الوثائق عن زيارته إلى العاصمة استنبول؛ حيث منح على إثر هذه الرحلة رتبة محافظ متقاعدٍ في لواء القدس الشريف[34]، وبعد ذلك ذكرته الوثائق تارة محافظاً وأخرى متقاعداً أو الاثنين معاً.

توصف المرحلة الأولى من حكمه بأنها طويلة، وصلت إلى ما يقرب من سبع سنوات متواصلة دون انقطاع، وقد حصل في أثناء هذه الفترة على رتبة متقاعد في القدس، كما أن المصادر المتوافرة من الوثائق تظهر أنه لم ينافسه أحد في اللواء، وقد سار بالقدس إلى طريق النجاة، وأهلها عنه راضون، فلم يظهر خلال هذه الفترة أن تعرضت القدس ونواحيها إلى أزمات تصل إلى مستوى الأزمات المستعصية، إذا استثنينا أواخر هذه الفترة بعد أن بدأت بعض القبائل البدوية بالتجرؤ على النواحي ونهبها، مثل عرب جرم[35] التي لاقت الدعم من محمد بك بن فروخ[36] حاكم نابلس، الذي تمكن من الحصول على مرسوم بضم إمارة القدس لحكمه، مبعداً محمد باشا عن حكم القدس الذي عاد إليها بعد ما يقرب من سنة وثلاثة شهور؛ ففي الوقت الذي وجهت إمارة القدس للأخير وجهت ولاية مصر لمحمد بن فروخ[37]، فأبعد الأخير عن القدس ونابلس، لكن لفترة لا تتجاوز شهرين، فلا كسب مصر ولا احتفظ بالقديم، حيث وجهت إمارة نابلس لعثمان بك.

كما يلحظ أن الباشا على الرغم من توليه الإمارة على هيئة التأبيد مدى الحياة بموجب أوامر سلطانية فإنه عُزل عن إمارة القدس وجيء بحاكم آخر أقل منه رتبة ومكانة وهو محمد بك، وإن هذا الارتباك والخلل - إن جاز لنا التعبير- ما كان ليكون لولا حدوث أمر جلل تمثل بثورة الانكشارية العظمى التي لم يعرفها التاريخ العثماني من قبل، فأطاحت بسلطان جديد، يافع بأفكاره

وطموحاته الإصلاحية هو السلطان عثمان، وقد عمت على إثرها الاضطرابات جميع الديار العثمانية بما فيها سوريا وبلاد الشام[38]. وقد كان لهذا الحدث أثر مباشر على محمد باشا؛ لأنه فقدَ حليفه في دار السلطنة أسعد أفندي بن سعد الدين المفتي والد زوجة السلطان عثمان المقتول، والملاحظ أنه عزل عن الولاية خلال فترة حكم السلطان مصطفى الأولى، وهي سنة وثلاثة أشهر[39].

وكان السلطان عثمان كلف محمد باشا إمارة الحج هذا العام، وهو عام يختلف عن باقي الأعوام؛ إذ عزم السلطان رأيه على أن يتوجه بنفسه إلى الحج، وكان على محمد باشا أن يعد لذلك كل ما باستطاعته على وجه السرعة، وبعناية شديدة، لكن السلطان لم يأتِ للحج على إثر ثورة الانكشارية المشهورة سابقة الذكر[40].

كما أنه ظهر واضحاً جلياً أنه في الوقت الذي كانت إمارة الحج توجه لقادة ألوية بارزين من آل رضوان في غزة وآل فروخ في نابلس، نجد أن السلطنة العلية وجهت إمارة الركب الشريف الشامي له دون غيره[41].

أما المرحلة الثالثة فتكاد تكون متواصلة كون شاهين بك تولاها كضابط للإمارة بموجب تقرير قاضي القدس إلى أن تبتَّ السلطنة أو يأتي مرسوم بتجديد الولاية لمحمد باشا على القدس، وفي أثناء المرحلة الثالثة حصل تنافس على الإمارة مع محمود بك[42] الذي كان من ندماء السلطان مراد، الموكل بتحضير فاكهة السلطان[43]، وبحكم مكانته في القصر السلطاني حصل بداية على رتبة ناظر أوقاف سيدنا الخليل.

واللافت أنه عندما قدم إلى القدس تنازل عن هذه الوظيفة مقابل مبلغ مالي ضخم، حصل عليه من شاهين بك ناظر الوقف سابقاً، إضافة إلى حصان خمسي السن، ويبدو أنه وجد أن الوظيفة غير مجدية في ضوء تواصل سني الجفاف على البلاد، لكنه عاود بعد فترة قليلة بمرسوم خوله استلام إمارة القدس؛ ما جعل الصراع يحتدم بين الحاكمين، وبعد مداولة القضية أمام قاضي القدس- بصفته الشخص المخول في تداول هذه القضايا - رأى أن يكلف شاهين بك ضبط الإمارة إلى أن يأتي الخبر اليقين من السلطنة[44]، ويبدو أن

محمود بك استطاع أن يثبت نفسه بالحكم لفترة قصيرة وصلت إلى ما يقرب من 4 شهور، مستفيداً من مكانته في القصر السلطاني، لكن محمد باشا عاود الكرة مرة أخرى ليستلم القدس لفترة سبعة شهور أخرى، بفضل الدعم الكبير الذي حظي به من مفتي السلطنة أسعد أفندي الذي كانت تربطه به علاقات وطيدة، ولكن بعد وفاته مباشرة رُفع محمد باشا عن إمارة القدس[45] لتتحول الإمارة من جديد لمحمد بك بن فروخ محافظ نابلس، وذلك بعد أن ضبطها حسن[46] باشا حاكم غزة لفترة قليلة، ويظهر خلال فترة حكم ابن فروخ أن خبر محمد باشا انقطع نهائياً من الوثائق، فلعل الأمر يتعلق بتنافس ما قد حصل بين الاثنين؛ ما جعل محمد بن فروخ يخرس كل الأفواه التي تذكر اسمه، لا بل وصل الأمر إلى الضغط على محمد باشا اقتصادياً من خلال تشميع أبواب المؤسسات الاقتصادية له في القدس، ومنها المصبنة في محلة باب العمود، وقد كشف عليها عندما سمح القاضي بفتح مخازن المصبنة التي شمعها زيتون آغا صوباشي محمد بن فروخ، وأشارت الوثيقة إلى أن الباب مختوم، وعليه اسم الصوباشي[47].

وبعد ما ارتكبه ابن فروخ من أعمال شنيعة بحق الرعايا والسكان وصلت أخبارها للباب العالي عزل على إثرها عن الإمارة، وعاد غريمه محمد باشا من جديد ليصلح ما أفسده المفسدون من أعوان محمد بن فروخ، وسيرة الباشا في إمارة القدس خلال هذه الفترة أحسن سيرة بعد أن أصلح الأوضاع الإدارية والأمنية والاقتصادية في المدينة ونواحيها، عزل بعدها في أواخر سنة 1039هـ/ 1629م، ووجهت لحسن باشا لفترة قصيرة ومن بعده لمصطفى بك، لفترة سنة وأربعة شهور، فكان ظلوماً قاهراً للسكان، جاء على إثرها محمد باشا ليعاود من جديد كرته الأولى التي عهدها منه أهل القدس ونواحيها، واستمرت إلى ما يقرب من سنة ونصف السنة، وكان آخر ذكر له عندما خرج للقاء فخر الدين المعني الثاني[48] على إثر مرسوم سلطاني مؤرخ في سجلات القدس يدعو فيه جميع حكام ألوية جنوب بلاد الشام لمحاربة ابن معن، والملاحظ أن الوثائق لم تذكر سبب وفاته، لذلك من المرجح أنه توفي في أثناء خروجه لحرب ابن معن إما بمرض ألم به، وإما أنه قتل في أثناء المواجهة التي وقعت بين الطرفين، وأنا في خضم عدم

ترجيح رأي على آخر أود أن أضع بين يدي القارئ أن وفاته ربما كانت بسبب بعض الأمراض المعدية؛ إذ إن مبعوث والي الشام لغرض ابن معن كان عند وصوله للقدس مريض الجسد مات على إثره[49]، أما حول وفاته فقد أخبرتنا بها الوثائق عن ذكر تركته وضبط عقاراته وتوزيعها على مستحقيها من الورثة[50].

والسؤال الذي ترغب هذه الدراسة الإجابة عنه والمتعلق بفترة حكم محمد باشا في ضوء التنافس الشديد على إمارة القدس - سواء كان ذلك من جهة جيرانه أم منافسة أصحاب النفوذ في دار السلطنة استنبول من جهة أخرى - هو: لماذا هذا الانقطاع على الرغم من حصوله على إمارة القدس مدى الحياة؟

فالدارس لتاريخ الدولة العثمانية يعرف أن مبدأ أمر السلطنة قائم على موازين القوى في الباب العالي، المتمثل بحاشية السلطان من جهة، والنفوذ الذي حظيت به حريم السلطان في بعض الفترات ولا سيما خلال فترة الدراسة من جهة أخرى[51]، ونفوذ بعض الدول الأوروبية من جهة ثالثة، لذلك، ما كان باستطاعة محمد باشا أن يحصل على إمارة القدس لفترة طويلة إلا بفضل معاونيه في الباب العالي، ويذكر أن ألوية فلسطين - آنذاك - كانت تتحكم بها عائلات كبيرة، هي: عائلة رضوان في غزة، وطرباي في اللجون، وفروخ في نابلس[52]. والأهم من ذلك أنه كان يجمع هذه العائلات روابط متينة وعلاقات وطيدة، كل ذلك لم يمنع محمد باشا من استمراره في حكم القدس في ظل الدعم الذي حظي به من رموز السلطنة العثمانية آنذاك المتمثلة بالمفتي الأعظم للسلطنة الشيخ أسعد بن سعد الدين بن حسن جان التبريزي الأصل، القسطنطيني المولد والوفاة، وعرف عن هذا المفتي الديانة والصلاح، فضلاً عن كونه صاهر السلطان عثمان، الذي زوجه ابنته؛ مما كان لذلك أكبر الأثر على قرارات السلطان، ومنها فكرة تنظيم الجيش وتحجيم الانكشارية للحد من تدخلاتها بالسلطنة[53].

والأهم من ذلك هو أن هذا المفتي كان متديناً وله ميول صوفية، ويظهر ذلك من خلال المسجد والزاوية التي أنشأها في جبل طور زيتا شرق القدس[54]؛ لإيواء أتباع الشيخ محمد شمس الدين العلمي[55] النسب الرفاعي[56] الطريقة، ويذكر أن محمد باشا عندما تولى إمارة القدس بداية كان له اهتمام بأمر وقف

المفتي، وكان متابعاً له، بل كان يشتري الأرض والغراس في جبل الطور ويوقفها على مريدي مسجد أسعد أفندي المفتي، ولا يغيب عنا في هذا السياق أن المفتي الأعظم عندما حج في سنة 1025هـ/ 1616م، زار القدس والتقى حاكمها هناك، كما أنه تفقد المدينة وساعد في توفير ما تحتاج إليه كتعمير قناة السبيل[57].

من هنا، يمكن أن نستنتج أمرين، أولهما: أن علاقة محمد باشا كانت ذات بعد صوفي، واستمر على النهج ذاته حتى بعد أن عزل أسعد أفندي عن منصب إفتاء السلطنة العلية، لذلك كان الباشا بمثابة قائم مقام مفتي السلطنة في القدس والناظر على أوقافه، ويذكر أن شقيق أسعد أفندي كان مفتي السلطنة ولا ننسى ولدهما الذي حظي بها أيضاً[58]. وثانيهما: أنه كان له توجهات إصلاحية ربما تأثر بها من شيخه أسعد أفندي المفتي؛ فكان حريصاً على شمولية إصلاحاته في لواء القدس، فلا يوجد مجالٌ من المجالات الحياتية إلا تعامل معها بإيجابية، والمتفحص لأعماله يجد أنه كان مثالاً يحتذى في عمل الخير وتعمير الأوقاف وإصلاح الرعية؛ إذ إن الوثائق والحجج لم تمتدح أحداً من الحكام في القدس من قبل ومن بعد كما امتدحته.

من هنا، نستنتج كيف أن محمد باشا انتقل خلال فترة قصيرة من رتبة الباكوية في القدس إلى متقاعد فيها على وجه التأبيد، وهذا ما كان ليحدث لولا الدعم اللامحدود الذي حظي به من أركان السلطنة - آنذاك - ولا سيما من أسعد أفندي وشقيقه محمد[59]، ولولا الحوادث الخطيرة في السلطنة السالفة الذكر لما عزل عن الإمارة، لكن التغيرات كانت أقوى من كل التوقعات والمراسيم.

الأوضاع العامة

تولى محمد باشا هذه الإمارة في (شعبان1041هـ/ 2/ 1632م[60]، فوجدها بحالة لا تحسد عليها، بدأ العمل على النسق ذاته الذي سار عليه في الفترات السابقة، ومن أجل عودة المياه إلى مجاريها شرع في إصلاح الأوضاع العامة في

مختلف جوانبها، ونظراً لتعدد هذه الجوانب وتشعبها، آثرت هذه الدراسة تناول هذه الأمور كلاً على حدة؛ لكشف اللثام عن حقيقة ما جرى، فأول أمر كان يشغل بال محمد باشا في فترة ولايته لإمارة القدس الاستقرار والأمن، كونهما دعامتين لا يصلح دونهما حال.

وأشارت الحجج والوثائق إلى أن الحاكم الذي تولى القدس قبل تولي محمد باشا هو مصطفى بك – مير (أمير) لواء القدس دون لقب محافظ – وكان متجبراً بالرعية، ترقى أعماله بحق أهل القدس إلى مستوى الظلم والتعدي والفساد؛ فقد كان ديدنه سلب الناس أموالهم وحبسهم وتعذيبهم بلا سبب، والأدهى من ذلك أنه أطلق العنان لأعوانه وحاشيته في التعدي والظلم والفساد. لقد أحدث هذا الحاكم أموراً لم يعهدها سكان القدس الشريف من قبل ومن بعد إلا من حاكم ظالم، كأمثال نصوح باشا الذي كان له سلطة على إمارة القدس في الثلث الأول من القرن الثامن عشر، وقد رصد لنا الشيخ محمد الخليلي الأهوال والفظائع التي ارتكبها بحق الرعايا قائلاً: إنها لا تقع إلا من أهل الحرب (الدول التي في حالة حرب مع الدولة العثمانية)؛ ما جعل غضب السلطنة يحل عليه، فكان مصيره القتل الشنيع بعد أن تخفى في غابة قرية قلنسوة على ساحل فلسطين، ثم قتل شرّ قتلة، وأضاف الخليلي أن السكان استبشروا خيراً بعد قطع دابر الظالمين، فضلاً عن تنصيب حاكمٍ جديدٍ له باع طويلة في عمل الخير، هو رجب باشا[61].

أما جرائم مصطفى بك فلسان حال القدس – آنذاك – ما ورد في إحدى الحجج التي وصفت ما حل باللواء في أثناء حكم مصطفى بك ووكيله المعروف بالطوبخان لي[62] وكيف تعامل محمد باشا إزاء ذلك[63]، وأعتقد أن ما جاء في تصدير هذه الوثيقة وفي مضمونها يعبر أصدق تعبير عمّا أحدثه محمد باشا من إصلاحات وتعميرات في نواحي القدس، جعلت كتاب محكمة القدس يقيدونها حال توافر المكان المناسب لذكرها، كما أن أسلوب كتابة الوثيقة يظهر أن الكاتب اهتم بانتقاء العبارات التي تليق به وبمكانته، والأمر الآخر الذي أود أن أقف عليه قبل تحليل مضمون نص الوثيقة عبارة: " وتناقله الركبان في سائر

الأمصار" . إذا كان الحجاج والزوار والتجار الذين جاؤوا إلى القدس خلال حكم محمد باشا وشاهدوا أفعاله وسمعوا أقواله وتحدثوا عنها في ديارهم، فلماذا لم تصل هذه الأخبار إلى مسامع الكتاب الذين دونوا أخباراً كثيرة؟ وأخص بالذكر الغزي صاحب كتاب لطف السمر وقطف الثمر الذي كان قريباً جداً من القدس.

يظهر من خلال هذه الوثيقة أن الحالة التي أحدثها مصطفى بك في اللواء كان لها آثارها الجسيمة على المستوى الديمغرافي في لواء القدس من خلال هجرة الأهالي إلى ألوية أخرى[64]، بعد أن ران على قلوبهم، وكدّر عيشهم، وأهلك نسلهم، وأباد جذعهم وضرعهم، ومس الضيم أعراضهم، فكان تفشي المحسوبية والرشوة بين جميع شرائح المجتمع سمة ذلك العصر، ومن ثّم يمكن تبرير فتوى عبد الغني النابلسي الذي أجاز فيها هجرة الناس قراهم وأوطانهم؛ فراراً بدينهم ودنياهم بعد أن تمادى الملتزمون وبعض طوائف العسكر في أذية السكان[65].

في ظل هذه الأجواء الصعبة بدأ محمد باشا – كمحافظٍ جديدٍ للقدس – بالتعاون مع رأس هرم القضاء الشرعي في القدس – القاضي محمد أفندي بن إسماعيل قاضي القدس– في معالجة ما أفرزته سياسات سلفه، فما إن وطئت قدماه ثرى بيت المقدس حتى تنفس الناس الصعداء، وبدؤوا بالتوافد عليه فرادى وجماعات حال جلوسه في المحكمة رافعين أصواتهم بالعويل والبكاء على مدار أيام خلت دون كلل أو ملل، وهم مصممون على حضور مصطفى بك المنتهية ولايته للمحكمة الشرعية؛ ليرفعوا في وجهه دعاواهم قبل أن يغادر القدس الشريف.

لقد كان القاضي يرسل كل يوم وفداً من وجهاء القدس وأعيانها لإحضار مصطفى بك لكنه كان يُعرض، لدرجة أنه كان يوعزُ لسكبانيته[66] بإشهار المكاحل (البواريد)، وبعد الرفض المتكرر والعصيان المتعمد بالحضور إلى المحكمة أصدر القاضي حكمه القاطع النافذ بأن مصطفى بك من أهل الفساد؛ لعصيانه أمر الشرع الشريف، وهو خارج عن الأمر والطاعة، وقد سجلت هذه الحجة حتى تعرض على أصحاب الحكم والمشورة في الباب العالي[67].

وفي حجج أخرى يظهر أن محمد باشا وقاضي القدس نظرا في بعض القضايا الفردية التي رفعت بحق مصطفى بك من خلال وكيله علي كتخدا، الذي لم يجد من سبيل سوى التسليم بما هو واقع، والتعهد بدفع ما سلبه أستاذه من أصحاب الدعاوى، ومنها: أنه أخذ من أحمد بن خليل بن ميران 850 غرشاً دون سبب بل حبسه أيضاً[68]، كذلك أخذ من شموئيل اليهودي 500 غرش[69]، وهذا أحمد جلبي بن شاهين جلبي كاتب أوقاف الصخرة المشرفة قال إن مصطفى بك سلبه 1370 غرشاً دون وجه حق[70]، كذلك مصطفى بن الأستاذ عبد المحسن معمار باشي القدس الذي قال: إن مصطفى بك نهبه مبلغ 675 غرشاً[71]... إلخ.

وقد يتبادر للبعض أن الأرياف كانت أحسن حالاً، لكن الحجج تظهر أن البلاء شمل اللواء كله، ومن ذلك تظلم أهل قرية قلنديا[72] وقرية رمون[73] من تعدي عمران بك بن إبراهيم بك على الحرمة رحمة بنت عبد الله والدة عمران بك، وسعيه في أذية الناس وسلب أموالهم، وذكروا أنهم رفعوا حالهم لمصطفى بك أمير لواء القدس في حينه، فبدل أن ينصفهم قام بتغريمهم أموالاً لا طاقة لهم بها؛ لتجرئهم على الأعيان بالشكوى[74]، وفي ضوء تكرار الشكاوى على عمران بك الذي فرّ إلى لواء نابلس قرر القاضي إحضاره للمحكمة[75]، واللافت ما ورد في حجة أخرى أن عمران اقترض من محمد باشا حاكم القدس من خلال وكيله 80 غرشاً، علماً أن عمران عليه شكاوى كثيرة[76]، لعل الباشا أقرضه لسداد ديون مستحقة في القدس أقر بها ولا مناص له من دفعها، وجملة القول فيما يتعلق بالحالة الأمنية: إن سكان لواء القدس كانوا بين مطرقة الحاكم وسندان أعوانه، فكان لزاماً عليهم القبول بواقع الحال إلى أن تعيّن الدولة حاكماً جديداً يرأف بهم وبأحوالهم.

علاقته بالطوائف المسيحية في القدس

ومن الأمور التي ساعد الباشا في تقويمها واقع الطوائف المسيحية في القدس الشريف؛ فلا يخفى على أحد أن تلك الطوائف كانت في حالة من الصراع والتنافس الدائم على الأملاك الكنسية في الأرض المقدسة[77]، في إطار

ذلك، ضلعت سجلات محكمة القدس الشرعية بمجموعة كبيرة من الحجج، تناولت أبرز قضايا الطوائف المسيحية في بيت المقدس، وكان استدعى الأمر تحويلها للقاضي بغية فصل البيان، في ضوء ذلك، تزخر السجلات بوثائق كثيرة عن أوضاع الطوائف المسيحية خلال هذه الفترة، وهذا أمر يدعونا إلى تناول هذا الموضوع بشيء من الاهتمام لكشف اللثام عن واقع الحال آنذاك، ومن ثم إيضاح سبب تلك الزيادة الملحوظة في الوثائق التي تناولت النصارى في القدس، والأمر المهم في ذلك أيضاً أن مضامين الوثائق تكشف عن تباين في معلومات تلك الحجج ودلالاتها.

إنه بعد الدراسة والتحليل لمجمل هذه الوثائق نجد أن لحاكم القدس مصطفى بك المنتهية ولايته دوراً كبيراً في تأجيج هذا الصراع والتنافس، ويبدو أن الأمر يتعلق بالرشوة والمحسوبية؛ ما أدى إلى قلب الحقائق رأساً على عقب، فما كان بيد طائفة الفرنج – مثلاً – أصبح بيد طائفة الروم، وقد استغل مصطفى بك هذا الواقع خاصة في موسم الأعياد التي عادة ما يبرز أمر الخلاف على بعض المراسيم الكنسية في القدس وبيت لحم، وكانت اختلفت الطوائف – الروم والكرج والفرنج – على طبيعة تلك المراسيم وعلى مفاتيح الكنيسة التي تذكر المصادر أنها كانت من فترة بعيدة بيد الفرنج، لكن الطوائف الأخرى كانت تسعى لنيل هذا الشرف[78]، وبعد المداولات والسجال استطاع الروم تحصيل مفتاح لباب كنيسة المهد الشمالي، وهو أمر حادث في المراسيم الكنسية لبيت لحم، ولا يغيب عنا أن الأمر حدث بحضور ورعاية من وكيل مصطفى بك أمير اللواء[79]، وبعد أن حصل بطريرك الروم في القدس نوفاني ولد نقولا على ما كان يصبو إليه طلب من القاضي ومن وكيل الأمير تشكيل لجنة ليتسلم بموجبها مفتاح باب الكنيسة الشمالي[80].

ومن الحجج التي تظهر أن الطوائف كانت تتحين الفرصة لعرض أحوالهم، ما ورد أن طائفة الروم حاولت تقديم شكوى على طائفة الفرنج لرفع أيديهم عن حاكورة في كنيسة المهد، كانت مدار نزاع لأكثر من ستين عاماً؛ لكن القاضي فوّت الفرصة على الروم؛ كون القانون السلطاني يسقط أي دعوى قبل

خمسة عشر حولاً[81]، وتذهب حجة أخرى إلى مطالبة بطريرك الروم تعليق أربعة قناديل في كنيسة المهد، منها قنديلان في مكان مولد السيد المسيح – عليه السلام – والآخران في المكان المعروف بالمدود داخل الكنيسة[82].

بعد هذه المكاسب التي حققتها طائفة الروم على مستوى مكانتها في كنيسة المهد رغب البطريرك نوفاني في تحقيق مثل ذلك في كنيسة القيامة في القدس ولا سيما أنها أكثر شهرة وحساسية عند الطوائف المسيحية؛ فقد رفع قضية أمام القاضي بحضور أمير القدس مصطفى بك، يُطالب فيها رفع يد الفرنج عن بعض الأماكن في كنيسة القيامة، متذرعاً بما ورد في المرسوم السلطاني المؤرخ في ذي القعدة سنة 1040هـ/ 6/ 1631م، يطلب من قاضي القدس وحاكمها فض الخلاف بين الطوائف المسيحية فيها.

في ضوء ذلك، وبناءً على التوجيهات السلطانية قام القاضي محمد أفندي بصحبة حاكم القدس مصطفى بك يرافقهما جمع كبير من العلماء والأعيان والأشراف بعقد جلسة محكمة في الكنيسة، وقد جلس الحاكمان داخل الكنيسة وطلب الاستماع إلى دعاوى الفريقين، فتكلم كل من نوفاني كبير طائفة الرومي، ويوسف ولد جوان البيكاري المتكلم عن طائفة الفرنج في القدس، فقال نوفاني: إن الفرنج أخذوا من الروم محل مغسل المسيح من حيث تنظيفه وخدمته، أجاب يوسف البيكاري على لسان ترجمانه بيترو الماروني بالنفي، بعد ذلك قام الحاكمان وتفقدا المكان والقبر، فتبين لهما أن الشمعدانات والقناديل مُلكا للفرنج دون الروم، فتقرر إبقاء الحال على ما هو عليه[83].

كما تقدم البطريرك نوفاني ولد نقولا بدعوى على الراهب يوسف ولد جوان البيكاري رئيس طائفة الفرنج لرفع يده عن بعض الأماكن في كنيسة القيامة، وقد توجه الحاكمان الشرعي والمدني–قاضي القدس محمد أفندي ومصطفى بك أمير القدس– وعقدا جلسة المحكمة في الكنيسة للنظر في الأمر المدرج أمامهما، وبعد تفقد الأماكن المتنازع عليها تقرر أن تبقى الأماكن المذكورة بيد الفرنج[84].

بعد الفصل في القضية السابقة طلب نوفاني–مرة أخرى– من القاضي

وحاكم السياسة أن يسمح للروم بوضع شمعتين بشمعدانين فوق المغسل، وقال إن رئيس طائفة الفرنج في القدس يمانعه في وضع الشمعتين منذ 10سنوات دون وجه حق، عند ذلك أنكر يوسف البيكاري الفرنجي ذلك على لسان ترجمانه بيتر الماروني وذكر أن للروم شمعتين في المكان المذكور، وبعد أن أحضر نوفاني شهود إثبات قرر القاضي وضع الشمعتين والشمعدانين لطائفة الروم[85].

ويبدو أن النزاع في هذه المرحلة كان ينسحب أيضاً على طائفة الأرمن التي تقدمت بطلب الحصول على بعض القناطر (البيوت) داخل كنيسة القيامة لاستيعاب الحجاج الأرمن نظراً لتزايد أعدادهم في موسم الأعياد، متعللين بأن معظم القناطر بيد الفرنج - وكان الكشف على هذه القضية مع قضية الروم السابقة - وتمحور ادعاء الأرمن حول أن المحل المخصص للأرمن ضيق لا يتسع للزوار الأرمن في موسم الأعياد، وأن الدير الفوقاني في الكنيسة المشتمل على 14 قنطرة بيد الفرنج دون غيرهم، وطلب الأرمن أن يخصص لهم 3 قناطر ملاصقة لأماكنهم، وأشار الأرمن في الدعوى إلى أن زيادة عدد الزوار الأرمن على غيرهم من الطوائف له أثر كبير على عوائد وقف السلطان سليمان الموقوف على قراءة القرآن في الصخرة المشرفة، التي وقف عليها رسوم زوار كنيسة القيامة. بعد أن تأمل القاضي الأمر أجاز للأرمن التصرف بالقناطر الثلاث؛ لأسباب، منها: التوسعة على زوار طائفة الأرمن الواردين إلى كنيسة القيامة في موسم الأعياد، وحرصا على سلامة وقف السلطان سليمان من خلال ضمان جريان عوائده بالشكل المعتاد؛ كون رسوم الزوار جارية في الوقف، وتصرف على المشايخ والقراء في المسجد الأقصى[86].

نستكشف من خلال ما ورد أن هناك تقدماً لطائفة الروم على طائفة الفرنج والأرمن وهو أمر لا يمكن السكوت عليه طائفياً؛ لأنه جاء على حساب ممتلكاتهم الكنسية، ومعلوم أن لكل طائفة من الطوائف المذكورة دولة ترعاها، وتقدم لها المعونات ولا سيما الفرنج، ونحن نعلم أن الفرنج كانت لها علاقات جيدة مع الدولة العثمانية بفعل الامتيازات التي منحتها إياها السلطنة بما فيها حق رعاية الطوائف المسيحية على أرض الدولة العثمانية[87]، لذلك، يبدو من خلال

الوثائق أن طائفة الفرنج توجهت إلى الباب العالي لإنصافها بعد أن تراجعت مكانتها في كنائس القدس أمام الطوائف الأخرى، ومن المحتمل أن ذلك جرى من خلال السفير الفرنسي في استنبول، فقد استطاع الفرنج الحصول على فرمانات سلطانية بذلك موجهة لحكام القدس تطلب منهم التحري على الطوائف المسيحية في القدس فيما هم فيه مختلفون[88]، كما لا يفوتنا أن نذكر أن تحرك طائفة الفرنج نحو الباب العالي ما كان ليكون لولا حصول تغير ملموس على أرض الواقع، يتمثل في تولي حاكم جديد لإمارة القدس هو محمد باشا.

ومن أجل العمل بما ورد في المرسوم السلطاني توجه أصحاب الحل والعقد في لواء القدس بداية إلى كنيسة المهد لسماع الدعوى المقدمة من طائفة الفرنج على طائفة الروم بخصوص المفاتيح والشمعدانات، وبعد تداول القضية بين الفرقاء ثبت بالبراهين والدلائل أن مفاتيح كنيسة المهد بيد الفرنج، وكذلك لا قناديل لطائفة الروم في المهد، عند ذلك أقر بطريرك طائفة الروم وأذعن لما جاء في الأمر السلطاني، وسلم مفتاح باب الكنيسة الشمالي ورفع القناديل الأربعة التي علقها في الكنيسة، كذلك أزال الشمعدان والشمعة الموضوعة فيها، وبذلك تكون المفاتيح الثلاثة بيد الفرنج، ونبه القاضي على نوفاني بطريرك الروم من التعرض لباولو رئيس طائفة الفرنج في القدس في ذلك بغير وجه شرعي[89].

أما حول الأماكن المتنازع عليها في كنيسة القيامة فقد جاء الأمر السلطاني منسجماً مع مطالب طائفة الفرنج وتطلعاتهم، طالباً من الحكام في القدس إعادة النظر في الأحكام الصادرة، وبعد عقد جلسة المحكمة في الكنيسة، ترافع فيها الفرقاء مدعمين أقوالهم بالدلائل والبراهين، توصل مجلس الحكم إلى أن طوائف الروم والأرمن استلموا بعض الأماكن داخل القبر المقدس، التي كانت من قبل بأيدي طائفة الفرنج، فتقرر أن يعاد للفرنج ممتلكاتهم، وأن يتصرف ياولو رئيس الفرنج في القدس في خدمة المغسل وتنظيفه وكَنس ما حوله من الجهات الأربع مقدار 7 أشبار[90]، كما صدر الحكم لصالح الفرنج فيما ادعوه من تمكين طائفة الأرمن من بعض القناطر في كنيسة القيامة بموجب تقرير سابق

لقاضي القدس؛ حيث كانت جميع الدلائل تشير إلى أن الفرنج هم المتصرفون بالقناطر دون غيرهم من الطوائف[91].

لعلنا نكون قد وفقنا - من خلال المعالجة الشافية لهذه الحجج - في إيضاح طبيعة الدور الذي قام به مصطفى بك أمير القدس المخلوع، المتمثل في اللعب على التناقضات القائمة بين الطوائف المسيحية في القدس، ورأينا كيف أنه ساعد في قلب الحقائق، جاعلاً الأمور في غير سياقها، لكننا نجد أن الحال تبدل بعد أن تولى محمد باشا إمارة القدس، فأعاد الحقوق إلى أهلها وأخذ كل ذي حق حقه.

والغريب في الأمر أن طائفة الروم - الخاسر الأكبر من نتائج هذه المداولات - لم تذعن تماماً لهذه القرارات بل بدأت بتوظيف كل إمكاناتها المادية والمعنوية؛ للظفر بما خسرته؛ فقد كشفت وثيقة - على درجة كبيرة من الأهمية - عن تآمر البطريرك نوفاني ولد نقولا لخلع محمد باشا عن إمارة القدس وعودة مصطفى بك إليها، والحجة دعوى رفعها أعيان القدس على نوفاني، وقد بدأت الحجة بذكر مناقب الباشا ومحاسنه، الذي جعل للعدل مكاناً بعد أن ملئت البلاد ظلماً وجوراً.

وأضافت الحجة - على لسان المدعين - أن في هذه الأوقات كان هناك من يرغب ويسعى في عودة الحال السابق كما كان، راضياً بعودة مصطفى بك؛ لأنه ينسجم ومصالحه، وقد كانت أصابع الاتهام موجهة نحو نوفاني البطريرك الرومي الذي كان أرسل جماعة من طرفه إلى اسطنبول بغية الحصول على براءة بعودة مصطفى بك أميراً للقدس، وطلب من أعوانه أن يدفعوا الرشاوات مهما كانت عدتها حتى لو وصلت إلى 10000 غرش، لكنهم مُنعوا وطُردوا، وقال المدعون: إن في هذا الأمر الذي قام به نوفاني البطريرك مضرة وفساداً لأهل القدس، فذهب وفد إليه؛ لاستيضاح الأمر، ومنهم: الشيخ عمر اللطفي مفتي السادة الشافعية، فأجاب بالإنكار، مدعياً أن من ذهب إلى اسطنبول من الرهبان ليس له علم به، كما أنه ثمّن عمل محمد باشا ومعاملته وعدالته، وكان ذلك بلسان ترجمانه عباس ولد خليل القندلفت، بعد ذلك حضر كركوري ولد ماركان

مطران طائفة الأرمن، وشهد أن بعض زوار القدس القادمين من اسطنبول أخبروا أن علي آغا كتخدا(وكيل) مصطفى بك سعى في إرجاع أستاذه إلى إمارة القدس، وكان معه رهبان الروم، وهم ينتقلون معه من باب إلى باب في اسطنبول عند أهل الحل والعقد، وقد أرسلوا للنصارى الأرمن لكي يرافقوهم في ذلك، لكن نصارى الفرنج في استنبول حال سماعهم بذلك ذهبوا إلى مفتي السلطنة برفقة رهبان من طائفة الأرمن وأخبروه بحسن حال محمد باشا، وحسن سياسته في إمارة القدس وأنهم عنه راضون، وكذلك حضر جماعة من أكابر النصارى في القدس، ومنهم: كريكوري والراهب تاولوس ولد جان قسط رئيس الفرنج في القدس وأخبروا بحسن سيرة محمد باشا، وطيب معاملته وعدله الذي كان مفقوداً عند سلفه مصطفى بك[92].

على الرغم من كل ما حصل لطائفة الروم عموماً ونوفاني البطريرك خصوصاً فإنه لم يستسلم وأصرّ أن يعرض حال طائفته في القدس على السلطنة العثمانية، فتمكن من استصدار مرسوم سلطاني بتاريخ (18 ربيع ثاني 1042هـ (2/ 11/ 1632م)، يأمر فيه حكام القدس بإعادة مراجعة ما صدر من أحكام بخصوص كنيسة بيت لحم ومفاتيحها؛ أي أن المرسوم هو قبول طلب استئناف لإعادة المرافعات والمداولات في القضية. لقد قام حكام القدس بعقد جلسة كبيرة للمحكمة للفصل بين الروم والفرنج، وقد استنفد الطرفان كل ما بجعبتهما من وثائق وبراهين مدعمة بشهادة الشهود، تقرر في ختامها تأكيد الحكم السابق حول تمكن الفرنج من كنيسة المهد وأن ما ادعاه نوفاني كان باطلاً[93]، وبعد أن استنفد الأخير كل الوسائل لم يبقَ أمامه سوى الإذعان والقبول بما توصلت له المحكمة من نتائج وقرارات.

ما يمكن استقراؤه أن نوفاني كان بعث رهباناً إلى اسطنبول لاستصدار المراسيم التي تساندهم، ومن ثم قد تكون الدعوة التي رفعها أهل القدس على نوفاني صحيحة، وقد وصلنا لهذه النتيجة؛ كون المرسوم الذي جاء به أعوان البطريرك كان في (18 من ربيع الأول 1042هـ (3/ 10/ 1632م)؛ أي بعد ما يقرب من شهرين من تاريخ الدعوى التي جنحت بقراراتها صوب الفرنج دون الروم،

فيما يتعلق بالأماكن في كنيسة القيامة والمهد، وكذلك كانت الدعوى بعد عشرة أيام من تاريخ رفع دعوى تآمره على حاكم القدس محمد باشا (8 ربيع أول 1042هـ (23/ 10/ 1632م). وبذلك يسدل الطرف على حلقة من حلقات الصراع الطائفي المسيحي في القدس الشريف، وهي مرحلة تداخلت فيها المصالح وتشعبت بين رجال الدين المسيحي من جهة والإدارة المحلية من جهة أخرى.

دوره في معالجة مشكلة القحط في سنة 1042هـ/1632م

إن المشكلات التي عالجها محمد باشا لم تنحصر في العوامل البشرية آنفة الذكر، بل كان هناك كوارث بيئية، تمثلت في حالة الجفاف التي اجتاحت المنطقة برمتها، ووفق ما ورد في الوثائق كانت من أشد الحقب قسوة وضيقاً على السكان؛ لأن مصائبها تشعبت ومصاعبها توعرت ما بين حاكم ظالم إلى غلاء فاحش، بعد أن أجدبت السماء، وحلَّ الجوع والعطش في كل مكان، مهلكاً الحرث والنسل، وجفَّ معه الضرع والنبع، وأصبحت القرى والنواحي مهجعاً للكلب والضبع[94].

في ضوء ذلك، كان لزاماً من هذا الحاكم العادل أن يشمر عن ساعديه؛ بغية الحد من آثار تلك المعضلات والكوارث العظيمة التي حلت بالبلاد؛ إذ إن من واجباته في إدارة اللواء تعمير القرى والنواحي وتوفير ما يحتاج له السكان؛ لأن في عمارتها استمرار جريان الموارد المالية من ضرائب وغيرها للجهات المستحقة، ومنها: الأوقاف، والميري، وخاص أمير اللواء، وإن خرابها يعني انقطاع تلك الواردات التي ترفد مؤسسات الدولة العثمانية[95].

يذكر أن حالة الجفاف وشح الغلال أدى إلى ارتفاع أثمانها، فقد أشار الأمير حيدر الشهابي أن مرد ذلك قلة المحاصيل من جهة، وبيع كميات كبيرة من الحنطة للدول الأوروبية من جهة أخرى؛ حيث إن 150سفينة قادمة من فرنسا حطت في ميناء عكا كانت كافية لرفع أسعار الحنطة أضعافاً مضاعفة؛ ما جعل وجوده في بيوت العامة شحيحاً أو مفقوداً، ويضيف الشهابي سبباً ثالثاً لارتفاع الأسعار، يتمثل في قدوم العساكر العثمانية المعروفة (بالقشلاق) المكلفين جمع

الأموال الأميرية من بلاد الشام ما زاد الأمر صعوبة وتعقيداً؛ حيث قال: "ضاقت الأماكن من كثرة الناس"[96]. إشارة إلى هجرة الناس من مساكنهم وقراهم لعدم قدرتهم على دفع الضرائب المتنوعة – وقف، ميري، إقطاع – هذا من جهة، ولتعسف العساكر من جهة أخرى.

وفي سبيل تخفيف الضرر على نواحي القدس قام محمد باشا بإجراءات عديدة، منها:

1 – العمل على عودة أهل القرى إلى قراهم بعد أن وفر الأمن لهم ولعيالهم وحريمهم.

2 – قطع دابر المعتدين الذين يسلبون الناس أموالهم وعيالهم، والمستفيدين من حالة الانفلات الأمني الذي حدث إبان حكم مصطفى بك لواء القدس.

3 – تعمير القرى؛ فبعد أن هدمت القرى التي أبت الانصياع لأوامر الحاكم المعزول وأعوانه، وعلى وجه الخصوص القرى التيمارية (إقطاع العسكر)، قام بمساعدة الرعايا في بناء البيوت والمنازل من جديد وأمدهم بالمال اللازم لذلك، كما أنه ساعدهم في تعمير الأرض الزراعية بحرثها وزراعتها بالمحاصيل من قمح وشعير[97].

4 – إقراض المزارعين غلالاً في موسم البذار على أن يدفعها أهل القرى في موسم الحصاد، وهي قروض حسنة، دون مرابحة، على أن تسترد كمية الغلال المقترضة قل سعرها أو نقص.

ومن أجل تبيان حجم العمل الذي قام به في سبيل تعمير القرى والنواحي تورد الدراسة هذا الجدول الذي يوضح المناطق التي استفادت من حاكم القدس وحجم المساعدة ونوعها، كما انتهجت الدراسة في عرض ذلك التسلسل الزمني المدرج في السجلات، وقد ظهر أن الوثائق التي تناولت هذا الموضوع في سجل القدس 120 وسجل القدس 121.

القرية	النوع		الكمية بالمد[98] القدسي	السعر بالغرش[99]	تاريخ القرض	الصفحة والحجة
	حنطة	ذرة شعير				
سجل محكمة القدس 120						
قرية الرام[100]	**حنطة**		10	15	3 رمضان 1042هـ (14/ 3/ 1633)	ح2، ص387
دير غسانة[101] ناحية بني زيد	**حنطة**		20	30	12 رمضان 1042هـ (23/ 3/ 1633)	ح2، ص388
قرية قلونية	**حنطة**		20	30	13 رمضان 1042هـ (24/ 3/ 1633م	ح2، ص386
قرية بيت إكسا[102]	**حنطة**		30	45	13 رمضان 1042هـ (24/ 3/ 1633م)	ح3، ص386
قرية كفر راعين [103]	**حنطة**		10	15	13 رمضان 1042هـ (24/ 3/ 1633م)	ح3، ص384
قرية المالحة [104]	**حنطة**		30	45	13 رمضان 1042هـ (24/ 3/ 1633م)	ح2، ص375
قرية برقا[105]	**حنطة**		5	7,5	12 رمضان 1042هـ (23/ 3/ 1633م)	ح2، ص376
قرية دير السودان [106]	**حنطة**		20	30	12 رمضان 1042هـ (23/ 3/ 1633م	ح2، ص370
قرية شعفاط[107]	**حنطة**		30	45	12 رمضان 1042هـ (23/ 3/ 1633م)	ح1، ص363
قرية قلنديا[108]	**حنطة**		22	37,5	12 رمضان 1042هـ (23/ 3/ 1633م)	ح2، ص363
قرية الجديرة[109]	**حنطة**		22	37,5	12 رمضان 1042هـ (23/ 3/ 1633م)	ح1، ص364

القرية	النوع		الكمية بالمد[98] القدسي	السعر بالغرش[99]	تاريخ القرض	الصفحة والحجة
	حنطة	ذرة شعير				
الشيخ عرار بن سلمان شيخ قرى بني زيد	**حنطة**		22	37,5	12 رمضان 1042هـ (23/ 3/ 1633م)	ح2، ص364
قرية (مدينة) البيرة	**حنطة**		20	30	12 رمضان 1042هـ (23/ 3/ 1633م	ح1، ص360
مشايخ قرى بني زيد عرار بن سليمان وكنعان بن ريان وطه بن مصطفى	**حنطة**		65	97,5	12 رمضان 1042هـ (23/ 3/ 1633م	ح2، ص360
قرية مزرعة أبي طاسة[110] من ناحية بني حارثة	**حنطة**		20	30	7 رمضان 1042هـ (7/ 3/ 1633م)	ح1، ص353
العمارة العامرة[111]، بيد متولي الوقف محمد آغا	**حنطة**		383	574	8 شعبان 1042هـ (18/ 2/ 1633م)	ح1، ص296
العمارة العامرة في القدس، سلمها الباشا لمصطفى بن عبد الله وكيل خرج العمارة	**حنطة**		290	435	10 رمضان 1042هـ (21/ 3/ 1633م)	ح1، ص342
قرض لسماط[112] الخليل، متولي الوقف محمد شاهين بك	**حنطة**		300	450	5 شعبان 1042هـ (15/ 2/ 1633م)	ح1، ص280

القرية	النوع		الكمية بالمد[98] القدسي	السعر بالغرش[99]	تاريخ القرض	الصفحة والحجة
	حنطة	ذرة شعير				
قرية دير أبي مشعل[113]	**حنطة**		30	45	18 شعبان 1042هـ (28/ 2/ 1633م)	ح1، ص314
قرية (مدينة) أريحا		**أذرية**	50	50	22 شعبان 1042هـ (4/ 3/ 1633م)	ح2، ص297
قرية بيت اللو[114]	**حنطة**	شعير	40 40	100	5 شعبان 1042هـ (16/ 2/ 1633م)	ح1، ص380
قرية رمون[115]	**حنطة**		20	30	7 شعبان 1042هـ (18/ 2/ 1633م)	ح1، ص268
قرية تقوع[116]	**حنطة**		20	20	6 رجب 1042هـ (17/ 1/ 1633م)	ح4، ص220
سجل محكمة القدس 121						
قرية مخماس طلبوا قرضا بسبب الجوع، وليس لهم قدرة على زرع أرضهم	**حنطة**		15	22,5	11 رمضان 1042هـ (22/ 3/ 1633م)	ح1، ص3
قرية (مدينة) رام الله	**حنطة**		20	30	13 رمضان 1042هـ (24/ 3/ 1633م	ح1، ص5
قرية عين سنيا[117]	**حنطة**		10	15	10 شوال 1042هـ (20/ 4/ 1633م)	ح1، ص 12
قرية كوبر [118]	**حنطة**		30	45	4 شوال 1042هـ (14/ 4/ 1633م)	ح1، ص11
قرية كفر شوع[119]	**حنطة**		10	15	4 شوال 1042هـ (14/ 4/ 1633م)	ح1، ص12

القرية	النوع		الكمية بالمد[98] القدسي	السعر بالغرش[99]	تاريخ القرض	الصفحة والحجة
	حنطة	ذرة شعير				
قرية عين يبرود[120]	**حنطة**		10	15	4 شوال 1042هـ (14/ 4/ 1633م)	ح2، ص13
قرية عين عريك[121]	**حنطة**		10	15	6 شوال 1042هـ (16/ 4/ 1633م)	ح2، ص14
قرية عين قنيا [122]	**حنطة**		12	18	6 شوال 1042هـ (16/ 4/ 1633م)	ح3، ص15
قرية دير نحاس[123]	**حنطة**		12	18	6 شوال 1042هـ (16/ 4/ 1633م)	ح1، ص16
قرية بيت يما[124]	**حنطة**		12	18	6 شوال 1042هـ (16/ 4/ 1633م)	ح2، ص16
قرية جبع[125]	حنطة	أذرية	20	10 40	6 شوال 1042هـ (16/ 4/ 1633م)	ح3، ص16
قرية عين سلوان[126]	حنطة	أذرية	30	20 65	6 شوال 1042هـ (16/ 4/ 1633م)	ح1، ص17
قرية صور باهر[127]	حنطة	أذرية	20	10 40	7 شوال 1042هـ (17/ 4/ 1633م)	ح1، ص18
قرية بيت لحم	حنطة		50	75	7 شوال 1042هـ (17/ 4/ 1633م)	ح2، ص18
قرية دير بني عبيد[128]	حنطة	أذرية	10	5 20	7 شوال 1042هـ (17/ 4/ 1633م)	ح1، ص19
قرية رافات[129]	حنطة	أذرية	10	5 20	9 شوال 1042هـ (19/ 4/ 1633م)	ح1، ص21
قرية المزارع[130]	حنطة		10	15	11 شوال 1042هـ (21/ 4/ 1633م)	ح2، ص25

القرية	النوع		الكمية بالمد[98] القدسي	السعر بالغرش[99]	تاريخ القرض	الصفحة والحجة
	حنطة	ذرة شعير				
قرية عارورة[131]	حنطة		10	15	11 شوال 1042هـ (21/ 4/ 1633م)	ح1، ص29

من خلال هذا الجدول وكذلك ملحق (2) الخريطة يمكن استنتاج حزمة من المعلومات حول الأوضاع العامة في القدس ونواحيها في ضوء حالة الجفاف وقلة المحاصيل والغلال، نذكر منها:

- نجد أن القرى التي توجهت للباشا طالبة قرضاً حسناً هي من القرى التي تحيط بالقدس من جهاتها الأربع، وإن كان أكثرها من قرى شمال القدس التي تقع حالياً في محافظة رام الله، وكانت تعرف في حينه بناية بني زيد وبني حارثة، وهناك قرى في منطقة العرقوب منها قرية شوع، في منطقة بيت لحم، مثل بيت لحم وتقوع وبني عبيد، بالإضافة إلى مدينة أريحا التي كانت تتبع لواء القدس الشريف، وقرية واحدة في ناحية الخليل.
- عند تفحص عوائد هذه القرى وجد أن أغلبها جار في وقف المسجد الأقصى وقبة الصخرة ووقف خليل الرحمن، مثل قرى بني زيد دير غسانة وعارورة، وبعض المدارس في القدس، ومنها ما هو جار في مقطوع أمير لواء القدس كأريحا والخاص السلطاني كبيت لحم، وهنا يظهر أن الباشا عندما أقرض أهالي هذه القرى كان يعلم أن عمارتها وزراعتها هي من عمارات المؤسسات الوقفية وضمان جريان المال الأميري.
- من خلال مقارنة التواريخ الهجرية بالميلادية نجد أن القرض كان في فصل الشتاء بين شهر 1-3، وهي الفترة التي تكون المؤنة على وشك استنفادها من البيوت، هذا إذا كانت الظروف طبيعية، ولكن كيف بها إن كانت سنة جفاف وقلة غلال، ومن ثم يظهر أن القرض كان لأغراض المعيشة من جهة، ولزرع أراضيهم من جهة أخرى.

- يظهر أن القروض كانت قروضاً حسنة دون مرابحة، وأن سعر الغلال التي اقترضوها بالسعر الدارج في سوق القدس، وهو غرش ونصف الغرش لمد الحنطة، وغرش لكل مد من الشعير والأذرية.
- أما السعر الدارج للغلال هذه السنة فهو مرتفع؛ إذ وصل إلى ثلاثة أضعاف؛ أي أن مد الحنطة في سنوات الغلال الوفير نصف غرش، ما يفيد أن الناس كانت تكابد كثيراً من ارتفاع سعره، وعدم القدرة على شرائه، ويستنتج كذلك أن أسعار الغلال كانت تتأثر تأثراً كبيراً في العوامل البشرية والبيئية، واللافت بعد مراجعة الوثائق الواردة في سنوات أخرى أن هذا الارتفاع الكبير في سعر الحنطة لم يكن الأعلى؛ فهناك سنوات خلت وصل فيها سعر مد الحنطة إلى ستة أضعاف؛ أي ثلاثة غروش[132]، وهو ما حدث في سنة 1031هـ/ 1621م، تلك السنة التي وصفت بالأسوأ على بلاد الشام من حيث القحط والغلاء، والمخطط التالي يوضح أسعار الغلال خلال فترة حكم محمد باشا[133]:

الأسعار وفق التقويم الهجري

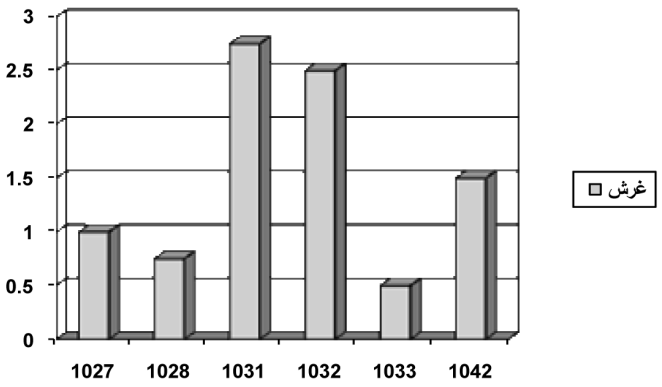

- يظهر أن الباشا كان يولي موضوع الأوقاف اهتماماً بالغاً وعلى وجه الخصوص الأوقاف الرئيسة الثلاثة في اللواء، وهي: أوقاف المسجد الأقصى ومسجد الخليل والعمارة العامرة؛ حيث إن جريان أوقافها على رأس سلم واجبات والي القدس؛ فقد كان الوالي يعمل جنباً إلى جنب مع نظار هذه الأوقاف، التي لا تقل رتبة أحدهم - في بعض الأحيان - عن رتبة محافظ

القدس، فكما أن تعيين أمير اللواء بأمر من دار السلطنة العلية كذلك هو الحال بالنسبة إلى نظار المؤسسات الوقفية آنفة الذكر[134].

- إن موسم الجفاف أو شح المحاصيل كان في السنة المنصرمة (1040-1041هـ/ 1630-1631م)، وليس في هذه السنة التي اقترضت الرعايا والمؤسسات من محمد باشا؛ فقد أشارت الوثائق اللاحقة إلى أن المقترضين أوفوا بقروضهم بعد جمع المحصول[135].

خاتمة

بعد عرض هذا البحث بأبعاده المختلفة وتحليل مضامينه يمكن في هذه الخاتمة أن نقف على الحقائق الآتية:

- محمد باشا حكم القدس الشريف خلال فترة صعبة تعرضت فيها لأخطار جسيمة بيئية وبشرية، واستطاع التعامل مع هذه المصاعب بحكمة واقتدار، وتمكن التغلب عليها، بل حاول أن يسنّ سنناً إصلاحية في لواء القدس افتقدها منذ فترة طويلة.
- يظهر من خلال سيرته أنه كان رجلاً متديناً يتقرب من المتصوفة، عادلاً لا يتردد في الوقوف أمام القاضي في المحكمة كمدعى عليه، كما أنه كان حريصاً على دعم المؤسسات الوقفية في القدس حتى تبقى عامرة وتقوم بعملها على أكمل وجه.
- تتجلى عدالته أيضاً عندما تأزمت الأمور بين الطوائف النصرانية في القدس، متحرياً العدالة بالشواهد والبراهين، بعيداً عن الرشوة التي كان يسلكها غيره من الحكام.
- عمّر القرى والنواحي في القدس وأحدث فيها خيرات كثيرة، فأمدها بكل ما تحتاج حتى عادت كما كانت سابقاً.
- ومن باب الإنصاف، أود أن أذكر قبل طي صفحة هذه الدراسة أن ما تناولناه من مآثر لمحمد باشا في هذا البحث ما هو إلا جزء يسير من أعماله وحسناته في لواء القدس، والغريب في الأمر أن شخصاً بهذه المكانة والإنجازات لا

نجد ذكراً له في كتب التاريخ العام والتراجم، وعلى وجه الخصوص كتاب خلاصة الأثر للمحبي وكتاب لطف السمر وقطف الثمر للغزي المعاصرين له، في حين نجد المؤرخين يتغنون بحكام مثل محمد بن فروخ، ويصفون بطولاته وإنجازاته، التي لا تخرج عن كونها مظالم وقتلاً وتخريباً، ولم أجد – ولو وثيقة واحدة – تتحدث عن حسنة له في ثنايا سجلات القدس، لذلك، ومن أجل إخراج أبحاث رصينة أدعو الإخوة الباحثين إلى إعادة التحقق من المعلومات الواردة في كتب التاريخ المختلفة من خلال الوثائق والأرشيفات التي تحتضن في ثناياها قدراً كبيراً من المعلومات الموثقة، التي تتحدث بشكل جلي ودقيق عن الواقع المعيش آنذاك.

الهوامش والمراجع

(1) حول الانكشارية ينظر: بيترسيان، إيرينا: **الانكشاريون في الإمبراطورية العثمانية**، دبي: مركز جمعة الجمعة الماجد للثقافة والتراث، 1427هـ/ 2006م.

(2) سجل القدس 120، ح1، ، غرة جمادى الآخرة 1042هـ/ 14/ 12/ 1632م، ص115.

(3) سجل القدس 102، ح2، ص261؛ الأرناؤوط، محمد: **معطيات عن تاريخ دمشق وبلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر**، بيروت: دار صادر، 1993م.

(4) حول ذلك ينظر: El Ghachi,Mustapha, Les relations franco-ottomans du XVI^{e} aux XVIII^{e} siècles, Arab Historical Review for Ottoman Studies, n°11-12 octobre 1995, p. 84.

(5) سجل القدس 121، ح1، ص1، ح1، ص3، ح1، ص23.

(6) سجل القدس 105، ح1، 9 جمادى الأولى 1031هـ/ 22/ 3/ 1622م، ص91.

(7) ينظر: سجل القدس 121، ح1، 1043هـ/ 1633م، ص232–236.

(8) أبو القاسم محمد بن جنيد الكوفي (ت297هـ/ 910م)، الشعراني، عبد الوهاب، (973هـ/ 1565م): **الطبقات الكبرى**، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، ص122، سجل القدس 119، 1ح، 18شوا ل 1041هـ/ 8/ 5/ 1632م، ص165.

(9) ينظر: سجل القدس 115، ح1، 20 محرم 1039هـ/ 30 آب1629م، ص596، 627.

(10) ألاي بك: كلمة تركية تعني قائد الفوج من العسكر في اللواء، اليعقوب، محمد سليم: **ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي**، ج2، ط1، عمان: البنك الأهلي الأردني، 1999م، ص212.

(11) سجل القدس 122، ح1، 15 جمادى الأولى 1043هـ/ 17/ 11/ 1633م، ص741.

(12) سجل القدس 122، ح1، 10 جمادى الأولى 1043هـ/ 12/ 11/ 1633م، ص122؛ ح1، 5 جمادى الأولى1043هـ/ 7/ 11/ 1633م، ص125.

(13) المدرسة التنكزية: تنسب إلى الأمير المملوكي تنكز الناصري نائب دمشق الشام (ت712هـ/ 1312م)، تقع غرب الحرم في باب السلسلة، العسلي، كامل جميل: **معاهد العلم**، عمان: جمعية عمال المطابع، 1981م، ص118-123.

(14) المدرسة القايتبائية السلطانية: تنسب إلى السلطان المملوكي الملك الأشرف قايتباي (ت875هـ/ 1470م)، النابلسي، عبد الغني بن إسماعيل: **الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية**، تحقيق: حمد أحمد يوسف، ج2، أبو ديس القدس: مؤسسة إحياء التراث 1415هـ/ 1994م، ج1، ص297-301.

(15) المدرسة البلدية: تقع جوار المدرسة العثمانية، قرب باب السكينة وباب الناظر، وتنسب إلى واقفها نائب حلب وطرابلس الأمير المملوكي سيف الدين منكلي بغا بن عبد الله الأحمدي البلدي، ينظر: العليمي، مجير الدين الحنبلي ت(927هـ/ 1520م): **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**، تحقيق: محمود كعابنة ومحمد أبو تبانة، ج2، الخليل - فلسطين: مطبعة دنديس، 1998.، ج2، ص78؛ - العارف، عارف: **المفصل في تاريخ القدس**، القدس: مكتبة الأندلس، 1961م، ص154.

(16) سجل القدس 121، ح1، 2 ذو الحجة 1042هـ/ 9/ 6/ 1633م، ص133؛ ح1، 21 ذو الحجة1042هـ/ 28/ 6/ 1633م، ص161.

(17) سجل القدس 122، ، ح1، 12جمادى الأولى 1043هـ/ 14/ 11/ 1633م، ص136.

(18) ينظر هذه الحجة التي تشير إلى أن حسين باشا حاكم غزة كان وكيلاً لكريمة خانم بنت محمد باشا، سجل القدس151، ح1، 12 جمادى الأولى 1065هـ/ 20/ 3/ 1655م، ص230.

(19) سجل القدس147، ح1، 10 رمضان 1063هـ/ 4 آب 1653م، ص421.

(20) سجل القدس 152، ح1، 1067هـ/ 1657م، ص57-58.

(21) سجل القدس 174، ص364؛ سجل القدس174، ح1، 5 جمادى الأولى 1084هـ/ 18/ 8/ 1673م، ص531، سجل القدس 191، ح1، 1100هـ/ 1689م، ص177-178.

(22) سجل القدس 95، ح1، ص179.

(23) سجل القدس 100، ح3، ص358.

(24) سجل القدس 104، ح2، ص26.

(25) سجل القدس 107، ح1، ص90.

(26) سجل القدس 107، ح1، ص248.

(27) سجل القدس 109، ح3، ص41.

(28) سجل القدس 110، ح2، ص134.

(29) سجل القدس 112، ح1، ص275.

(30) سجل القدس 116، ح1، ص371.

(31) سجل القدس 119، ح1، ص111.

(32) سجل القدس 122، ح1، ص70.

(33) المتقاعد: أن تمنح الدولة العثمانية بعض الألوية إقطاعاً للعسكري الذي يحمل رتبة باشا ما دام حياً، وكان يعرف بالتركية (أربالق Arpalik)، وذلك بعد انتهاء خدماتهم العسكرية، ويذكر أن محمد باشا بقي حاكماً في القدس حتى مات فيها سنة 1043هـ (1633م)، ينظر: سجل القدس 105، ح1، 13جمادى الأولى1031هـ (15/ 11/ 1633م)، ص116؛ سجل القدس 122، ح1، غرة جمادى الأولى 1043هـ (3/ 11/ 1633م)، ص70؛ أغلو، أكمل الدين احسان ساحلي: **الدولة العثمانية**، نقله إلى العربية: صالح سعداوي، ج2، اسطنبول: أرسيكا، 1999م، ج1، ص188.

(34) سجل القدس 101، ح1، أوائل شوال1027هـ/ 9/ 1618م، ص32.

(35) جرم: من العشائر البدوية الكبيرة في ناحية الغور من نواحي بيت المقدس، سجل القدس103، ح1، 15محرم1030هـ/ 10كانون أول1620م، ص466؛ الدباغ، مصطفى مراد: **القبائل العربية وسلائلها في بلادنا فلسطين**، القدس: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1986م، ص59؛ بيات، فاضل: **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني**، بيروت: دار المدار الإسلامي، 2003م، ص138.

(36) محمد بن فروخ استلم حكم لواء نابلس من والده، وكان له سيطرة على لواء القدس أكثر من مرة، كذلك تسلم قافلة الحج عدة سنوات، ذكر في حجة شرعية أنه استلم حكم القدس ثلاث فترات، ينظر في: سجل القدس 147، 20 رجب 1060هـ/ 19 تموز، ص410؛ المحبي، محمد أمين الدين (ت111هـ/ 1699م): **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، ج4، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، (د،ن)، ص108.

(37) ورد في تاريخ الشهابي أن محمد بن فروخ رُفع عن إمارة نابلس والقدس بعد أن حولت له ولاية مصر مكان حسين باشا والي مصر، ينظر: الشهابي، ص673؛ المحبي: خلاصة الأثر، ج1، ص187 وج2، ص417 وج3، ص271؛ المقاري، ابن جمعة، محمد: **الباشوات والقضاة في العهد العثماني**، جمعها وحققها ونشرها: صلاح الدين المنجد، في كتاب: ولاة دمشق في العهد العثماني، دمشق: 1949، ص18.

(38) أزتونا، ليماز: **تاريخ الدولة العثمانية**، تحقيق: محمد الأنصاري، ج2، تركيا: مؤسسة فيصل للتمويل، 1988م، ، ج1، ص460-466.

(39) أزتونا، تاريخ، ج1، ص464.

(40) سجل القدس105، ح1، أواخر شعبان 1031هـ/ 7/ 1622م، ص466.

(41) سجل القدس 105، ح1، أواخر شعبان 1031هـ/ 7/ 1622م، ص466.

(42) سجل القدس 105، ح2، 4 ذو القعدة 1031هـ/ 10/ 9/ 1622م، ص462.

(43) سجل القدس 105، ح1، 9 ذو الحجة 1031هـ/ 15/ 10/ 1622م، ص476.

(44) سجل القدس 107، ح1، 28 صفر 1033هـ/ 21/ 12/ 1623م، ص187.

(45) المحبي: خلاصة الأثر، ج1، ص398.

(46) هو حسن باشا بن أحمد بن رضوان حاكم لواء غزة، استلم لواء غزة بعد أخيه محمد باشا، ينظر: سجل القدس 103، ح2، 9 شعبان 1029هـ، ص212؛ س112، 16ربيع أول 1036هـ/ 5 كانون أول 1626م، ص55؛ سجل القدس140، ح1، 11 صفر 1058هـ/ 7 آذار 1648م، ص430؛ المحبي، خلاصة، ج3، ص306.

(47) سجل القدس112، ح1، 29 رجب 1036هـ/ 15/ 4/ 1627م، ص279.

(48) فخر الدين بن قرقاس بن معن الدرزي (ت1043هـ/ 1633م): قام بثورة على الدولة العثمانية ومركزه جبل الدروز في لبنان، وكانت أكبر ثورة في بلاد الشام خلال هذا القرن، حول هذه الثورة، ينظر: المحبي، خلاصة، ج1، ص386؛ الخالدي الصفدي، أحمد بن محمد: **تاريخ الأمير فخر الدين المعني**، عني بضبطه ونشره وتعليق حواشيه: أسد رستم وفؤاد البستاني، بيروت: الجامعة اللبنانية، 1985م؛ سجل القدس 121، ح1، 12 محرم 1042هـ/ 30 تموز 1632م، ص196.

(49) سجل القدس 121، ح1، ص196.

(50) سجل القدس 122، ح1، 10جمادى الأولى 1043هـ/ 12/ 11/ 1633م، ص122؛ ح1، 5 جمادى الأولى 1043هـ/ 7/ 11/ 1633م، ص125.

(51) ينظر في خلاصة الأثر كيف أن والدة السلطان محمد منعت سعد الدين المفتي من توليته منصب إفتاء القسطنطينية الذي صدر من السلطان محمد، المحبي، خلاصة، ح1، ص396.

(52) سجل محكمة نابلس الشرعية 1، ص40.

(53) المحبي، خلاصة، ج1، ص394–398؛ أزتونا، تاريخ، ج1، ص460

(54) ينظر نص الوقفية: سجل القدس 107، ح1، 17 محرم 1033هـ /10/ 11/ 1623م، ص127 –131.

(55) العارف بالله الشيخ القطب محمد شمس الدين العلمي، شيخ الطريقة الرفاعية في القدس، المحبي: خلاصة الأثر، ج1، ص78.

(56) الطريقة الرفاعية: تنسب للشيخ أحمد بن علي الحسيني الرفاعي (578هـ/ 1182م)، ابن خلكان، أحمد بن إبراهيم (682هـ/ 1282م): **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، ج8، ، دار صادر، بيروت، 1978م، ، ج1، ص55؛ العسلي: معاهد العلم، ص310.

(57) سجل القدس 98، ح2، 13 شعبان 1025هـ/ 26/ 8/ 1616م، ص449.

(58) الغزي، نجم الدين (1061هـ/ 1651م)، **لطف السمر و قطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر**، ج2، دمشق: وزارة الثقافة، (د، ن)، ج2، ص608.

(59) المحبي: خلاصة الأثر، ج1، 398.

(60) سجل القدس 122، ح1، غرة جمادى الأولى1043هـ/ 3/ 11/ 1633م، ص70.

(61) ينظر: الخليلي، شمس الدين محمد بن محمد شرف الدين: **تاريخ القدس والخليل**، تحقيق: محمد عدنان البخيت ونوفان الحمود، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2004، ص199–203.

(62) طوبخانه لي: كلمة تركية من مقطعين، طوب ومعناها المدفع وخانه بيت، وهي مخازن سلاح المدفعية العثمانية، تيمور، أحمد: **الرتب والألقاب المصرية**، ط 1، القاهرة: دار الكتاب العربي، 1950م، ص196.

(63) ينظر: صورة الوثيقة المخطوطة في ملحق (1)، سجل القدس 119، ح1، أواسط ربيع الأول 1042هـ/ 30/ 9/ 1632م، ص478.

(64) حول ذلك راجع: سجل القدس 120، ح1، 12 رمضان 1042هـ/ 23/ 3/ 1633م، ص364.

(65) النابلسي، عبد الغني بن إسماعيل (ت 1143ه/ 1730م): **تخيير العباد في سكنى البلاد**، مخطوط رقم 9030، مجموعة الظاهرية، دمشق: مكتبة الأسد، ق3 أ؛ مبيضين، مهند: "مظاهر من الحياة الاقتصادية في دمشق وجوارها"، **مجلة المنار**، مجلد14، عدد2، 2008م، ص57.

(66) السكبانية: كلمة فارسية معناها حارس أو مدرب الكلاب، وهي فرقة من الجند المرتزق، ينظر: صابان، سهيل: **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، الرياض: مطبعة الملك فهد الوطنية، 1421هـ/ 2000م، ص134.

(67) سجل القدس 119، ح1، ص541–547.

(68) سجل القدس119، ح1، ص195.

(69) سجل القدس 119، ح2، ص195.

(70) سجل القدس 119، ، ح2، ص196.

(71) سجل القدس 119، ح1، ص198.

(72) قلنديا: تقع شمال القدس على الطريق الواصل إلى رام الله، – الدباغ، مصطفى مراد: **بلادنا فلسطين**، ج10، الخليل: مطبوعات رابطة الجامعيين بجامعة الخليل،1974م، ج8، ق2، ص72–74.

(73) قرية رمون: تقع شرق مدينة رام الله قرب قرية الطيبة ودير جرير، الدباغ: بلادنا، ج8، ص355.

(74) سجل القدس 119، ح1، ص196.

(75) سجل القدس119، ح1، ص340.

(76) سجل القدس 119، ح1، ص339.

(77) الجبوري، أحمد: **القدس في العهد العثماني**، ج1، عمان: دار الحامد، 2011م، ص335.

(78) سجل القدس 118، ح1، 12جمادى الآخرة 1041هـ/ 5/ 1/ 1632م، ص488.

(79) سجل القدس 118، ح1، 11 جمادى الآخرة 1041هـ/ 4/ 1/ 632م، ص499.

(80) سجل القدس 118، ح1، 20 جمادى الآخرة 1041هـ/ 13/ 1/ 632م، ص503.

(81) سجل القدس 118، ح1، 18 ربيع الثاني 1041هـ/ 11/ 1/ 1632م، ص382.

(82) سجل القدس 119، ح1، ص47.

(83) سجل القدس 119، ح1، ص41.

(84) سجل القدس 119، ح2، ص47.

(85) سجل القدس 119، ح1، ص50.

(86) سجل القدس 119، ح1، ص46.

(87) الصباغ، ليلى: **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر**، ج2، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1409هـ/ 1989م، ص785.

(88) سجل القدس 119، ح1، ص333؛ ح1، ص334؛ العسلي: **القدس في التاريخ**، عمان: الجامعة الأردنية، 1992م، ص257.

(89) سجل القدس 119، ح1، ص357-359.

(90) سجل القدس 119، ح1، ص362.

(91) سجل القدس 119، ح1، ص364.

(92) سجل القدس 119، ح1، ص478.

(93) سجل القدس 120، ح1، ص141، ح1، 15 رجب 1042هـ/ 26/ 1/ 1633م، ص247-253.

(94) يذكر كتاب تاريخ الأمير أحمد الشهابي أن القحط كان عاماً في بلاد الشام، حتى إن سعر مد الحنطة بلغ 3 غروش، زيادة عن السعر المعتاد غرشان، ينظر: كتاب **تاريخ الأمير حيدر أحمد الشهابي**، مصر، 1900م، ص677.

(95) سجل القدس 121، ح1، 15 محرم 1043هـ/ 22/ 7/ 1633م، ص222.

(96) تاريخ الشهابي، ص717؛ سجل القدس 119، ح2، 14شعبان1041هـ/ 6/ 3/ 1632م، ص92.

(97) سجل القدس 120، ح1، ص364، سجل القدس 121، ح1، غرة ذي القعدة 1042هـ/ 10/ 5/ 1633م، ص64.

(98) المد: بلغ وزنه 77,875 كغم، فالترهنس، **المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري**، ترجمة: كامل العسلي، عمان: الجامعة الأردنية، 1970م، ص74.

(99) الغرش: وهو نوع من النقود الفضية الهولندية، كانت الأكثر انتشاراً في القرن السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، فكان الغرش يساوي 40 قطعة مصرية، ومن القطعة الشامية 80، ومن القطع الذهبية قطعة ونصفاً، س157، ح2، أوائل رجب 1070هـ/ 1660م، ص86؛ العارف، المفصل، ص338؛ ياموك، شوكت: **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، تعريب: عبد اللطيف الحارس، بيروت: دار المدار الإسلامي، 2005م، ص294-296.

(100) الرام: تقع شمال القدس مسافة 5كم، على خط طول 35 11 وخط عرض 31 51، الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص70.

(101) دير غسانة: تقع شمال غرب رام الله، الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص266.

(102) بيت إكسا: تقع شمال غرب القدس، على خط طول 35 10 وخط عرض 31 49، ينظر: الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص104-105.

(103) كفر راعين: تقع شمال رام الله، ينظر: **لواء القدس الشريف من دفتر مفصل** (T.D 131) (932هـ/ 1525م - 938هـ/ 1532م)، دراسة تحليلية للنص العثماني وترجمته إلى العربية مع الشروحات الإيضاحية محمد عدنان البخيت ونوفان رجا السوارية، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 1428هـ/ 2007م. ص239.

(104) تقع جنوب غرب القدس، تبعد عنها 5كم، على خط طول 35 15 وخط عرض 31 45، لواء القدس من دفتر مفصل لواء صفد وغزة والقدس الشريف: من **دفتر تحرير** (T.D.427)، دراسة تحليلية للنص العثماني وترجمته إلى العربية مع الشروحات الإيضاحية لمحمد عدنان البخيت ونوفان رجا السوارية، لندن: مؤسسة الفرقان، 1426هـ/ 2005م، ج2، ص192؛ الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص166-167؛ خمار، قسطنطين: **أسماء الأماكن والمواقع والمعالم الطبيعية والبشرية والجغرافية في فلسطين حتى عام 1948م**، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 1980م، ص31.

(105) قرية برقا: تقع شرق مدينة رام الله. الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص362.

(106) دير السودان: تقع شمال القدس إلى الغرب قليلاً، الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص292.

(107) شعفاط: تقع شمال القدس بين قرية عناتا وبيت حنينا، الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص85.

(108) قلنديا: تقع شمال القدس على الطريق الواصل إلى رام الله، الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص72-74.

(109) جاء في هذه الحجة أن أهل قرية الجديرة، قالوا: إن زمن تولية مصطفى بك، كان نائبه محمد آغا كبس قريتهم ونهبها، وتشردوا بسبب ذلك من القرية، وعندما جاء محمد باشا أعطاهم ما يسدون به رمقهم، فرجعوا إلى قريتهم.

(110) مزرعة أبي طاسة: من قرى بين حارثة شمال القدس، سجل القدس ح1، 13شوال/ 1067هـ/ 25/ 7/ 1657م، ص414.

(111) العمارة العامرة: وتعرف بتكية خاصكي سلطان، وهي زوجة السلطان سليمان القانوني، تقع شرق مدرسة الأيتام الإسلامية في القدس، النابلسي: الحضرة الأنسية، ج2، ص468؛ العسلي: معاهد العلم، ص361؛ حمد يوسف: من آثارنا، ج1، ص292.

(112) السماط: وليمة كانت تعقد في بعض المزارات مثل سماط الخليل وسماط مقام سيدنا موسى وسماط علي بن عليل على ساحل البحر شمال يافا، ينظر: باسم إحشيش: **ناحية الخليل في القرن السادس عشر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية: نابلس، 2000م، ص88.

(113) دير أبو مشعل: تقع غرب رام الله إلى الشمال قرب قرية عابود، دفتر تحرير (TD427)، ص290؛ اليعقوب: ناحية القدس، ج1، ص30.

(114) بيت اللو: تقع شمال غرب رام الله، الدباغ: بلادنا، ج2، ق2، ص312.

(115) قرية رمون: تقع شرق مدينة رام الله قرب قرية الطيبة ودير جرير، الدباغ: بلادنا، ج8، ص355.

(116) تقوع: تقع جنوب شرق بيت لحم، الدباغ: بلادنا، ج8، ص496.

(117) قرية عين سنيا: تقع شمال رام الله، الدباغ: بلادنا، ج8، ص321.

(118) كوبر: تقع شمال مدينة رام الله، الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص314.

(119) كفر شوع: تقع شمال القدس وهي تتبع رام الله حاليا، الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص267.

(120) عين يبرود: تقع شمال شرق رام الله، الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص323.

(121) عين عريك: تقع شمال غرب رام الله، – قسطنطين نقولا أبو حمود: **معجم أسماء المواقع الجغرافية في فلسطين**، القدس: جمعية الدراسات العربية، 1984م، ص151.

(122) عين قنيا: تقع شمال رام الله، على خط طول 35 8 وخط عرض 31 35، الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص347–349.

(123) دير نحاس أو نخاس: تقع إلى الشمال الغربي من مدينة الخليل، وتبعد عنها 20كم، وترتفع 325م عن سطح البحر. تبلغ مساحة أراضيها 14476 دونماً، وتحيط بها أراضي قرى عجور، خربة أم برج، كدنا، بيت جبرين، إدنا. قامت المنظمات الصهيونية المسلحة بهدم القرية وتشريد أهلها البالغ عددهم عام 1948 (696) نسمة، وكان ذلك في 29/ 10/ 1948 ويبلغ مجموع اللاجئين من هذه القرية في عام1998 نحو (4974) نسمة http://www.tirawi.ps/ar/villages-48/2661.htm.

(124) بيت ريما: تقع شمال غرب رام الله، الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص289.

(125) جبع: تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة القدس. الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص69.

(126) عين سلوان: تقع جوار سور القدس من الجهة الجنوبية الشرقية: الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص321.

(127) صور باهر: تقع جنوب بيت المقدس: الدباغ: بلادنا، ج8، ص169.

(128) دير بني عبيد: تقع شرق بيت لحم، الدباغ: بلادنا، ج8، ص509.

(129) قرية رافات: تقع شمال غرب القدس، على بعد 10 كم، الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص68.

(130) المزارع: تقع شمال غرب رام الله، الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص273، دفتر تحرير (TD427)، ص226.

(131) عارورة: تقع شمال رام الله، الدباغ: بلادنا، ج8، ق2، ص277.

(132) ينظر: كتاب تاريخ الأمير أحمد الشهابي، ص677.

(133) (في سنة **9صفر 1027هـ**/ 5/ 2/ 1618م، كان سعر مد الحنطة غرشاً واحداً، سجل القدس 100، ح1، ص125). (وفي 6 محرم 1028هـ/ 24/ 12/ 1618م، ص191 كان سعر مد الحنطة ثلاثة أرباع الغرش، سجل القدس 101، ح3، ص191). (وفي سنة 1031هـ/ 1621م، كان سعر مد الحنطة غرشين وثلاثة أرباع الغرش، سجل القدس 105، ح2، ص146). (وفي 5 ربيع الأول 1032هـ/ 7/ 1/ 1623م، كان سعر مد الحنطة غرشاً ونصفاً، سجل القدس 105، ح2، ص708).

(134) سجل القدس 105، ح2، 4ذو القعدة1031هـ/ 10/ 9/ 1622م، ص462؛ سجل القدس 105، ح1، ، 9ذو الحجة1031هـ/ 15/ 10/ 1622م، ص476.

(135) سجل القدس 121، ح1، 8 ذو القعدة 1042هـ/ 17/ 5/ 1633م، ص78.

ملحق 1

"سبب تحرير الحروف هو أنه بالمجلس الشرعي المحرر المرعي – أجله الله تعالى – بمحضر . . . مولانا محمد باشا. . .حضرت جماعة من العلماء الأعلام، والسادة العظام من محروسة القدس الشريف، وقطان ذلك المعبد المنيف. . .وذكروا لمولانا الحاكم الشرعي ما قاساه سكان البيت المقدس الشريف من مصطفى بك المعروف بكت آغج أمير لواء القدس سابقاً، ومن كتخدائه (وكيله) علي آغا المعروف بالطوبخانه لي، من الظلم والتعدي المزعج والمرعش، والمشقة والبلايا العظيمة، والمحن الجسيمة، وما كابدوه منهما أهل مدينة القدس الشريف، من أهوال سلب المال، وأخذ النوال وتخريب البلاد وقرى الأوقاف، والجور والحيف والاعتساف، وظلم العباد وكثرة الفساد، وما لحق أهل القدس قاطبة من الضرر من ظلم مصطفى بك وكتخدائه (وكيله) علي، حتى إن الناس رحلوا من أماكنهم وجلوا من منازلهم، وتركوا أوطانهم خالية، وعلى عروشها خاوية، خوفاً على أموالهم وأعراضهم وأرزاقهم، ولمَّا منَّ الله عليهم ونظر بعين العناية إليهم وتولى حضرة . . .محمد باشا إمارة القدس وسار في الرعايا السيرة الحسنة، وعاملهم بالألطاف المستحسنة، وسلك طرق العدل والإنصاف، وعمر القرى وبلاد الأوقاف، وشاع عدله في الألطاف، وتناقله الركبان في سائر الأمصار، عاد الرعايا إلى أماكنهم وعمرت أوطانها ومنازلها، وصار العباد بالرفاهية والأمان، وعادت البلاد إلى الأمن والاطمئنان، وهم الآن آمنون مطمئنون وفي أماكنهم وديارهم مستقرون، بوجده حاكماً عليهم. . . " .

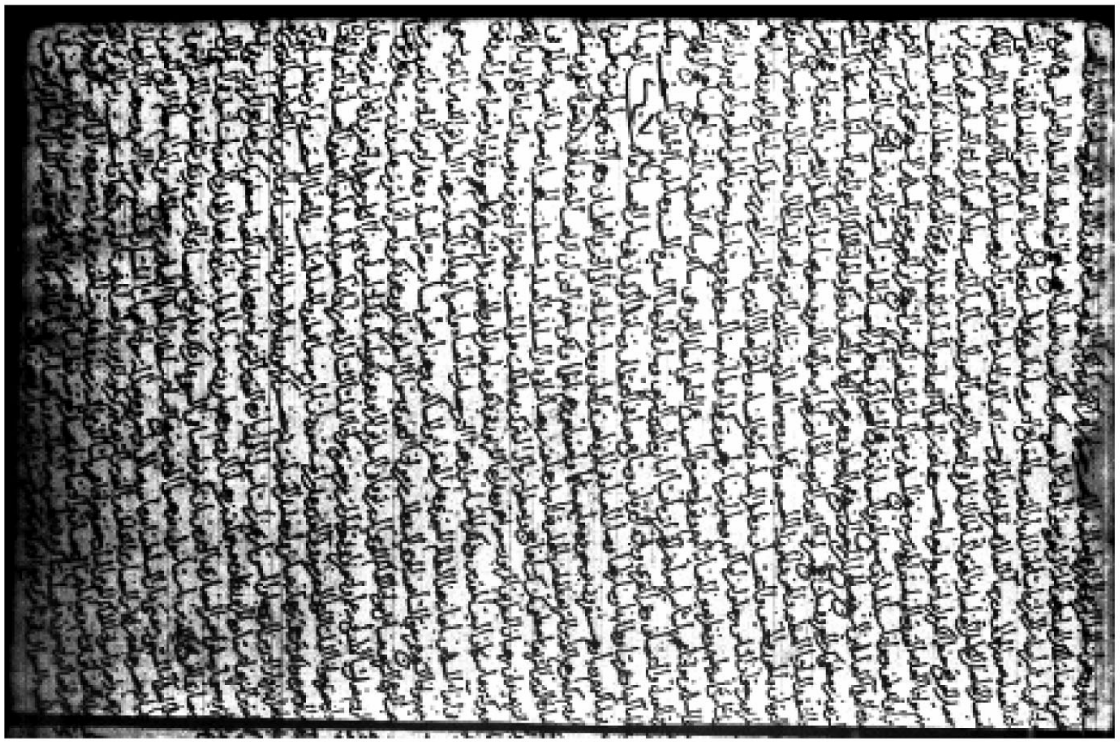

ملحق (2)

لبنان
الناقورة
البحر المتوسط
عكا
حيفا
سوريا
صفد
الناصرة
جنين
نابلس
يافا
أريحا
عسقلان
القدس
غزة
بيت لحم
رفح
الخليل
الأردن
صحراء النقب
وادي عربة
مصر
فلسطين
عالية الإرتفاع
متوسطة الإرتفاع
قليلة الإرتفاع
سهول

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيس التحرير

أ. د. بـدر عمـر العمـر

ترحـب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف علوم البحث والدراسة .

ومن أبوابها

- البحوث العربية.
- البحوث الإنجليزية.
- عرض الكتب ومراجعتها .
- البيبلوجرافيا العربية.
- ملخصات الرسائل الجامعية: ماجستير - دكتوراه.
- التقارير : مؤتمرات - ندوات

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الـــدول الـعـربـيـة : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الـدول الـغير عـربـيـة : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

Tel.: (+965) 24833215 - 24984066 - 24984067 Fax: (+965) 24833705 P.O. Box 17073 Al-Khaldiah, 72451 Kuwait
www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps E - mail : jgaps@ku.edu.kw
w w w . k u . e d u . k w